الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
التوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

تفاهمات التهدئة وتحييد المقاومة عن «صفقة القرن»

معين الرفاعي (أبو عماد) *

ارتفعت، في الأيام القليلة الماضية، احتمالات التوصّل إلى اتفاق للتهدئة بين غزة والكيان الإسرائيلي. ومن شأن هذه التفاهمات أن تؤدي، بصورة مباشرة، إلى تخفيف المعاناة الإنسانية لأهلنا في قطاع غزة. ومع ذلك، تبقى هذه التفاهمات سياسية في الدرجة الأولى. لدى حركة حماس والكيان الإسرائيلي مصلحة متبادلة في التوصل إلى «هدنة» طويلة الأمد، تحت مسمى التهدئة، ولكل منهما منطلقاته وأهدافه الخاصة به. لكن، لو افترضنا أن قطاع غزة تحوّل إلى سنغافورة، وأن غزّة استطاعت امتلاك أسلحة نوعية متطورة خلال فترة التهدئة، فسيبقى السؤال: أي قيمة تبقى لغزة القوية والمزدهرة إن أصبحت خارج المعادلة الفلسطينية الكاملة؟!

يشير عدد من تصريحات المسؤولين في حماس والحكومة الإسرائيلية والمنسّق الدولي للشرق الأوسط، نيكولاي ميلادينوف، إلى أن ثمّة فرصة جدّية هذه المرة تتيح التوصل إلى اتفاق لتثبيت التهدئة بين غزة والكيان، قد تكون طويلة. فرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، كشف عن تسلّمه جداول زمنية من الجانب الإسرائيلي، عبر الجانب المصري، تتضمن تخفيف الحصار على قطاع غزة، ومن بينها توسيع مساحة الصيد البحري، وتسهيل دخول الشاحنات إلى القطاع، وإزالة المنع عن 40% من المواد التي يصنفها الجانب الإسرائيلي على أنها «مزدوجة الاستخدام»، إضافة إلى قضايا أخرى، مثل إعادة الإعمار، وحلّ مشكلة الكهرباء. وجاءت تصريحات رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو لتؤكّد وجود الجداول، ومشيراً إلى أنّ التنفيذ سيتم على مرحلتين، قبل الانتخابات وبعدها. في وقت تشير فيه معلومات إلى وجود مفاوضات غير مباشرة حول صفقة جديدة لتبادل الأسرى.

تدرك حركة حماس، وقوى المقاومة في غزة، أنّ اللحظة السياسية الراهنة تتيح إمكانية ممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي وعلى الإدارة الأميركية من أجل تخفيف الحصار على قطاع غزة. عانى أهالي القطاع طويلاً، على مدى ما يزيد على اثني عشر عاماً، من حصار مشدّد وظالم، حرمهم من أبسط مقومات الحياة الإنسانية، من ماء وكهرباء وغذاء ودواء، فشلت جميع قوافل التضامن مع غزة، والتي انطلقت من موانئ أوروبية وآسيوية وأفريقية في فكّه. ومن الطبيعي أن تحرص قوى المقاومة على تخفيف الحصار عن أهلها وشعبها وأبنائها، وأن تلتقط الفرصة المناسبة لذلك. وإضافة إلى ذلك، من المأمول أن يسهم تخفيف الحصار عن غزة في توفير بيئة أكثر ملاءمة لتطوير قوة المقاومة وقدراتها، وفق معادلة بسيطة: إن قوى المقاومة التي استطاعت تطوير قدراتها في فترة الحصار، ستوفر لها فترة التهدئة وتخفيف الحصار ظروفاً أكثر ملاءمة لتطوير قدراتها.

في المقابل، يسعى الطرف الإسرائيلي إلى الاستفادة من اللحظة السياسية الحالية لفكّ الارتباط بين قطاع غزة وباقي القضية الفلسطينية، وليس الوطن الفلسطيني فحسب. بعض الأطراف الإسرائيلية يرى أن التوصل إلى اتفاق تهدئة لسنوات طويلة مع حماس من شأنه أن يُخرج سلاح المقاومة من معادلة الصراع، ولو لفترة محدودة، تكون كافية لتنفيذ أجندة السيطرة على القدس الشريف وما تبقى من الضفة الغربية. وقد عبّر نتنياهو بوضوح تام عن هذا الهدف، حين صرح في مقابلة مع صحيفة «إسرائيل اليوم» الصهيونية قائلاً: «لقد قُطعت العلاقة بين غزة وبين يهودا والسامرة (الضفة الغربية). هذان كيانان منفصلان، وأعتقد أنه على المدى البعيد، هذا ليس أمراً سيئاً بالنسبة إلى دولة إسرائيل».

وفي الاتجاه ذاته، تحتاج خطة الإدارة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية، المعروفة باسم «صفقة القرن»، إلى تحييد غزة ومنع قوى المقاومة من التأثير على مسار الخطة. ولا مشكلة لدى هذه الإدارة في إغداق الأموال على قطاع غزة، وتحسين الأوضاع المعيشية لأهله، ثمناً لتمرير الصفقة. ليس المطلوب أن تكون حماس جزءاً من الصفقة، بل أن تحصل على مغريات تمنعها من التفكير في عرقلتها.

(محمود همص - أ ف ب)

بهذا المعنى، ورغم حرص قادة حماس والكيان الإسرائيلي على وصف المحادثات بالإنسانية، إلا أن الجوهر يبقى سياسياً. إخراج قوى المقاومة في غزة من معادلة الصراع على أرض فلسطين، وتقزيم وظيفة المقاومة، وما راكمته من أسلحة وتقنيات وخبرات، إلى وظيفة وحيدة: الدفاع عن غزة ضد أي عدوان إسرائيلي. وبالتالي، لن تكون لدى غزة، عملياً، القدرة على استخدام سلاحها في معارك تتعلق بالقدس، والاستيطان، والأسرى، والعودة، وغيرها. وهذه نتيجة تسعد الطرف الإسرائيلي، ولا سيما بعد فشله في تدمير المقاومة في ثلاث حروب كبرى، وبعد تآكل قدرات الردع لديه. لم تكن غزة يوماً جزءاً من المشروع الصهيوني الكبير، ولطالما تمنى الزعماء الإسرائيليون أن يبتلعها البحر.

في الطرف الفلسطيني المقابل، يدرك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن التفاهمات تصبّ في اتجاه الفصل النهائي، سياسياً وجغرافياً، بين الضفة وغزة، وهو لا يكفّ عن اتّهام حماس بأنها جزء من صفقة القرن. وهو اتّهام متبادل على أية حال. ذلك أن الرئيس عباس نفسه قد ساهم، من حيث يرغب أو لا يرغب، في دفع القطاع إلى أحضان هذه التفاهمات، بعد سلسلة من الإجراءات العقابية التي اتخذها، نتج عنها عكس ما كان يأمله، على ما يبدو. يراهن العدو الإسرائيلي على عامل الوقت، وهو يظنّ أنّه يسير لصالحه لا سيّما بعد موجة الاختراق لبعض الأنظمة العربية، الخليجية منها على وجه التحديد؛ وما يطمح إليه العدو حالياً هو الحصول على مصادقة عربية على خطة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، ما يمكّنه من فرض مزيد من العزلة السياسية على القوى الفلسطينية. ولهذا الغرض بالذات، يبدو أن الكيان الإسرائيلي والإدارة الأميركية معنيّان بتحييد سلاح المقاومة إلى حين تمرير الصفقة، وهو ما يجب الحذر منه وتداركه.

لا يختلف عاقلان على أن مواجهة مشروع تصفية القضية الفلسطينية تحتاج إلى الكل الفلسطيني، وإلى تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتكاتف جميع القوى وتوافقها على برنامج عمل مشترك. غير أن إمكانية تحقيق ذلك تبدو الآن أبعد من أي وقت مضى، وهي مستمرة في التباعد أكثر. ولا شك أن أنظمة الصواريخ وامتلاك قدرات ردعية من شأنها ردع العدو عن أي عدوان، ولكن لا شك أيضاً في أنّ السلاح بذاته هو وسيلة لتحقيق هدف، لا هدفاً بذاته. ولا يجب السماح للعدو الصهيوني أن يضعنا أمام معادلة فلسطين مقابل الحفاظ على السلاح.

الحل الوحيد المبتقى، حالياً، للشعب الفلسطيني هو خيار العودة إلى المواجهات الميدانية الفدائية. يجب عدم التخلّي عن الضفة الغربية والقدس وأي شبر من أرضنا المحتلة في عام 1948. لطالما قاتل شعبنا الفلسطيني على طريقة حرب العصابات والعمليات الفدائية الشجاعة، وهو نموذج مستمر ومتجذّر في أبناء شعبنا، بدليل استمرار العمليات المنفردة. يجب عدم السماح للعدو الإسرائيلي بتحييد قوى المقاومة عن القضية الفلسطينية ولا عن باقي الوطن. والطريق إلى ذلك هو في إعادة الاعتبار إلى الجبهات الفردية في قلب الضفة والقدس وكل فلسطين.

* سياسي فلسطيني

بريماكوف الذي لا تعرفه

عبدالله السناوي *

عندما صعد يفغيني بريماكوف إلى رئاسة الحكومة الروسية في أيلول/ سبتمبر (1998) بدا كأقوى مرشّح محتمل لخلافة بوريس يلتسين على مقعد الرجل الأول في الكرملين. كان يلتسين يترنّح وحياته السياسية توشك على الغروب. أحد الأسباب الجوهرية في تزكية بريماكوف لمنصب الرجل الأول خلفيته كرئيس للاستخبارات الروسية في بلد تتحلّل قوته وعناصر تماسكه. كان يوري أندربوف أوّل من صعد بهذه الصفة، أعطى إشارة تغيير في بنية السلطة بعد سنوات طويلة من جمود سلفه ليونيد برجينيف، لكنّه رحل بعد أقل من سنتين. وكان بريماكوف هو الرجل الثاني المحتمل، الذي يصعد بهذه الصفة، لكن يلتسين أطاح به خشية قوة شخصيته وراهن على رجل ثالث أكثر شباباً وطموحاً وغموضاً من نفس المدرسة هو فلاديمير بوتين. بوتين تأثّر ببريماكوف بذات قدر تأثّر الأخير بأندربوف. لم تكن مصادفة احتفاء بوتين بذكرى بريماكوف، ربّما أكثر من أي زعيم سوفييتي سابق. مع صعود بريماكوف شاعت قصص وحكايات عن صداقاته بالقاهرة وكانت مادة صحافية رائجة ومثيرة للاهتمام العام. رغم ذلك لم يحدث أن فكّر أحد في توظيف صداقاته الحميمة مع عدد من كبار الصحافيين المصريين لصالح تطوير المواقف الروسية تجاه القضايا العربية الملحّة والضاغطة، أو على الأقل لاستكشاف: «ماذا يحدث بالضبط في الكرملين؟» أو «ما حدود التغيير الممكن؟».

القصص الإنسانية لها. باليقين، جاذبيتها المهنية. فمن لا يريد أن يقرأ عن حياة الرجل القوي الصاعد في روسيا أثناء إقامته الطويلة في القاهرة، أو جلساته ومحاوراته في مقاهي حيّ الحسين. الأهمّ مما هو شخصي وإنساني الإطلال على تفكيره، أو كيف سوف يتصرّف في الملفات التي تخصّنا وتدخل في صميم مصالحنا الاستراتيجية. لم يحدث شيء من ذلك الاهتمام الذي يستحقّه.

في تلك اللحظة كان مراسل صحيفة «برافدا» السابق في العاصمة المصرية رجلاً غير عاديّ في ظروف غير عادية وفي دولة، مهما تعاظمت عليها عواصف الإنهاك السياسي والاقتصادي، غير عادية. بنوع من الاختزال انتمى بريماكوف في جانب مهم من تجربته الإنسانية والسياسية إلى تفاعلات ومعارك ثورة «يوليو». كانت أيامه في القاهرة. كما كتب في مذكراته. «أجمل سنوات العمر». عاين التجربة عن قرب وكتب عنها واحداً من أهم الكتب السوفيتية ذات الاعتبار مع زميله إيجور بيلياياف. كلاهما حمل درجة الدكتوراه واقترب من المثقفين والصحافيين والسياسيين، بمن فيهم الرئيس جمال عبدالناصر نفسه، إلى حدود تسمح لهما ببناء تصوّر موضوعي عن تجربة «يوليو» بكل زخمها وتناقضاتها وإنجازاتها وصراعاتها. في كلمة واحدة لخّص بريماكوف التجربة بـ: «الكرامة». بوصف بريماكوف كان عبد الناصر إنساناً «ذا مزاج حار تسهُل استثارته إذا مسّ أحد بكرامته الشخصية أو السياسية». وفي روايته حدث أن اشتكى أثناء مأدبة عشاء

> **بوصف بريماكوف كان عبد الناصر إنساناً ذا مزاج حار تسهُل استثارته إذا مسّ أحد بكرامته الشخصية أو السياسية**

عام (1957) السفير الأميركي في القاهرة بايروود للرئيس عبد الناصر أن بعض المصريين ضربوا أميركياً في منطقة قناة السويس. قال عبد الناصر: «إن هذا الأميركي كان يتصرف مع الأسف، بحيث اعتقد أبناء الشعب أنه جاسوس».

أجاب بايروود . منفعلاً: «إنه يأسف على اعتقاده السابق بأنه موجود في بلاد متحضرة». غادر عبد الناصر قاعة الطعام على الفور، ولم تصلح كلمات الاعتذار في إرجاعه إليها. لم يعن ذلك . وفق بريماكوف . أن عواطفه تتحكّم فيه، فقد كان يتّخذ قراراته السياسية بعد مقارنات عميقة وتحليل للتجارب ودراسة الإمكانات والفرص. بتوصيف ثانٍ: كان تكتيكياً بارعاً في السياسة، لكنّه لم يكن أبداً ذرائعياً. وبتوصيف ثالث: فإنّه سياسي حاسم وباسل بدرجة كافية، غير أنه كان يفضّل تنفيذ بعض ضرباته الكبرى بالتدريج . إذ كان يعقب شوط التأرجح يساراً تأرجح آخر إلى اليمين. هذا يتعلق بالخطوات التكتيكية لا الاستراتيجية. كان مثل هذا التكتيك يُضعف بدرجة ما القوى المضادة للثورة، بل كثيراً ما كان يجهز عليها تماماً، غير أنه حمل أيضاً فيما يرى بريماكوف أخطاراً جمّة، حتى على عبدالناصر نفسه!

ثمّة نوع من الافتتان بعبد الناصر وبتجربته عن رؤية واقتراب ودراسة وحوارات مفتوحة مع صحافيين مطّلعين ومؤثّرين مثل محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد ومحمد عودة ولطفي الخولي. وفق بريماكوف فإنّ عبد الناصر لم يكن ينظر إلى السلطة كمغنم له، أو لعائلته . فهو ابن موظّف صغير، عاش في منزل متواضع، ولم تكن لديه حسابات جارية في البنوك الأجنبية، ولم يعلق بثوبه غبار، عمل دون إجازات بواقع ثماني عشرة ساعة في اليوم.

طوال مذكرات بريماكوف تشعر أنك أمام كاتب يلتزم بالتوجهات الرئيسية العامة للقيادة السوفيتية في ذلك الوقت، غير أن حماسه في الردّ على خصوم «يوليو» وتفنيد بعض أطروحات نقادها الغربيين مثل فاتيكيوتس، لا يمكن أن يكون عملاً وظيفياً صدرت به تعليمات.

انطوت مذكرات بريماكوف على مقولتين رئيسيتين، كان لهما في السبعينيات وقع وأثر في الجدل السياسي الدائر والساخن وقتها. الأولى، أن تنظيم «الضباط الأحرار» لم يسرق الثورة من الحركات الشيوعية الضعيفة المفتّتة، والعاجزة عن التطور الفكري. كان من رأي بريماكوف أن تنظيم «الضباط الأحرار» نقيض للمؤسسة العسكرية التقليدية وضدّها، وأنه سليل إرث الوطنية المصرية وثورة أحمد عرابي ضد تزايد دور الأجانب وتسلط الخديوي. الذين قرأوا كتاب محمد عودة «ميلاد ثورة» عن تاريخ ودور العسكرية الوطنية المصرية في ثورات وحروب مصر لا بدّ أن يلاحظوا مدى تأثيره في رؤية بريماكوف.

المقولة الثانية، توصيفه للتحوّلات الاجتماعية التي جرت في مصر الستينيات بأنها تطوّر لا رأسمالي أدى إلى تقويض السيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية في مصر، وأن وصف هذه التحولات بأنها «رأسمالية دولة»، كما داب عدد كبير بنظر إلى السلطة كمغنم له، أو لعائلته . فهو ابن موظّف صغير، عاش في منزل متواضع، ولم تكن لديه حسابات جارية في البنوك الأجنبية، ولم يعلق بثوبه غبار، عمل دون إجازات بواقع ثماني عشرة ساعة في اليوم.

*كاتب مصري

ماذا حققت زيارة الوزير جريصاتي الى عكار؟

جوزف عبدالله *

لماذا يقوم وزير ما بزيارة شاملة لمنطقة لبنانية؟ ماذا يريد من زيارته؟ كيف يستقبل مواطنو هذه المنطقة الوزير الزائر؟ ماذا يتوقّعون منه؟ حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة برصدنا للزيارة التي قام بها وزير البيئة فادي جريصاتي إلى محافظة عكار في 29 و30 آذار الماضي. فما كانت النتيجة؟

أمضى وزير البيئة فادي جريصاتي يومين سياحيين في محافظة عكار. لم يلازمه في سياحته البيئية خبراء الوزارة ومستشارو الوزير بملفاتهم (هذا إن كان هناك خبراء وملفات)، بل لازمه عكارياً الوزير السابق يعقوب الصراف والنائب أسعد درغام، والقائد العوني جيمي جبور (لزوم التسويق للتيار العوني، كغيره من مروّجي أحزاب السلطة باستغلال عملهم الرسمي، خلافاً للقوانين).

مسار ومحطات هذه الزيارة البيئية

البداية من «عيون السمك»، يبدي الوزير إعجابه بعكار. «عكار حلوة»، يقول، كأنه «أليس في بلاد العجائب»! أول مكسب عكاري. المكسب الثاني: النفايات والتلوث «مسألة وطنية»، يعني: مثلكم مثل غيركم. المكسب الثالث: «الدولة غائبة من خمسين سنة عن عكار»! كيف الدولة غائبة من خمسين سنة؟ منذ التسعينيات والدولة موجودة. وتيار الوزير موجود بالدولة منذ 2005. وسلفه الوزير الخطيب، منذ عامين كان في عكار. مع ذلك يبشّرنا: المستقبل أفضل.

في العبدة، وعود أخرى. في السمونية، تكرار معزوفة غياب الدولة من خمسين سنة، تنصّل الوزير من مسؤوليته (أو مسؤولية وزارته) في معالجة تلوث المياه: «الصرف الصحي ليس من مسؤوليات وزارة البيئة بل تابع لوزارة الطاقة». بشارة ثانية بلسان الوزير: تبرئة البلديات من مسؤولياتها البيئية. بشارة ثالثة: انتظروا «سيدر». هناك مشاريع ملحوظة في إطار «سيدر»... ما هي؟ العلم عند الله وعند الوزير!

في رحبة، الوزير يندّد بالمجازر البيئية ويضمّ صوته إلى أصوات المجتمع المدني العكاري (احتجاج مَن على مَن؟)، ثم يكرّر معزوفة غياب الدولة، بيد أنه يبشّر: «لكنها ترجع إليها الآن»! يستنجد برجال الدين وبالنواب ليفكّروا في السياحة الدينية! «لقية» تنموية عثر عليها الوزير: «هناك 80 مليون سائح ديني في العالم كل سنة»! لا ينسى مواجهة الكسارات والمقالع مهدداً: «مقابل كل قطع شجرة يجب أن يكون هناك قطع يد»(!؟). في عكار العتيقة، توجّه الوزير بتحية إلى الدفاع المدني وأشاد بالحركة الكشفية، وأخبر الحضور عن تجربته الكشفية. وقال: «وضعت خطة في الوزارة مع فريق العمل، سيتم تقديمها خلال شهرين إلى الحكومة اللبنانية، عكار هي جزء أساسي منها»، معوّلاً على «سيدر» في إنجازها... ما عناصر الخطة وموقع عكار فيها؟ ليس من ضرورة لعرض ذلك على العكاريين واستمزاج آرائهم، ولكنه دعا رجال الأعمال إلى «الاستثمار في النفايات، وإنشاء معامل التدوير». خلاصة الجولة، لا شيء ما خلا سياحة سياسية عونية بامتياز: نحن هنا.

المجتمع العكاري والسياحة البيئية لجريصاتي

لزوم الضيافة العكارية كان على أتمه، من مستلزمات آليات الاستجداء والتبعية: حماسة الاستقبالات من قبل فعاليات كل منطقة كانت فيها محطة في مسار السياحة الطيارة. البلديات والمخاتير و«الوجوه» وكل الباحثين عن حصة كبيرة أو صغيرة في ما يمكن أن يُرمى من فتات الريع من قبل وزارة البيئة أو التيار العوني.

في مؤلف «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» يصف عبد الرحمن الكواكبي من يسمّيهم «المتمجّدين» الذين يتجسدون في زمننا ببعض رؤساء البلديات واتحاداتها والمخاتير ومسؤولي أحزاب السلطة والمتمولين أو العاملين في مكاتب كبار الرأسماليين النيوليبراليين. في عكار اليوم، يقول: «المتمجّدون يريدون أن يخدعوا العامة، (...)، بأنهم كبار العقول كبار النفوس أحرار في شؤونهم... (بينما هم يعملون) على تغليط أفكار الناس في حقّ المستبدّ وإبعادهم عن اعتقاد أنّ من شأنه الظلم... المستبد يتّخذ المتمجّدين سماسرة لتغرير الأمة باسم حبّ الوطن أو تحصيل منافع عامة».

وأخطر المتمجّدين هم الذين لا يفوّتون فرصة للظهور والكلام و«الاسترزاق»، نقصد ما قامت به رموز مِن مَن يُحسب في كشكول المجتمع المدني: تقديم شروحات عن الوضع البيئي والتلوث وأضراره، ومذكرات مكتوبة وتقارير، ومرافقة الوزير إلى المحميات والأحراج و... فكأن الوزير لا يعرف الوضع العكاري، «دعونا نساعده ليعرف كيف يشتغل»! هو يريد التعرف على «وجع الناس»! كأن هذا «الوجع» سرّ غير معروف؟

أليس من الغريب فعلاً أن يشارك في وقفة احتجاج نظّمتها مجموعة «عكار معاً للتغيير» تزامناً مع زيارة جريصاتي معظم المسؤولين الذين استقبلوه بحفاوة؟ حتى إن الوزير جريصاتي نفسه وقف إلى جانب منظّمي الوقفة «محتجّاً»، قبل أن يعمل على استقبالهم. كيف تُوفّق هذه المجموعة بين شعارات رُفعت في وقفة الاحتجاج (مثل: «حلوا عنّا أنتو ومحاركم ومكبّاتكم وسياساتكم»، «السلطة السياسية، السلطة المحلية ـ بلديات، اتحادات بلديات ـ أنتم المسؤولون عن موتنا البطيء») ومشاركة الوزير والنائب والمحافظ ورؤساء البلديات في وقفة الاحتجاج نفسها؟ كيف تقبل هذه المجموعة بأن تتقدم بمشروع واقتراح لمن تحمّلهم مسؤولية التدهور البيئي والموت البطيء؟ وماذا تأمل منهم؟ هل تتوهّم وتعتقد بأنهم أقل علماً ومعرفة منها؟

لعل هناك تقليداً مترسّخاً في عكار مفاده أن تقوم جمعيات المجتمع المدني بأنشطتها (اعتصامات وتظاهرات واحتجاجات...) بمشاركة نواب أو وزراء تيار المستقبل. ولا ضير في أن تقوم الجمعيات نفسها أو بعضها أو غيرها بأنشطة بمشاركة نواب التيار العوني ومباركتهم. ولعلنا سنشهد مشاركة التيارين في أنشطة المجتمع المدني. ولربما كان من شأن الانتخابات النيابية الأخيرة، التي كشفت حقيقة المحالفة العونية ـ الحريرية انتخابياً (في الشمال)، أن توسع مجال هذه المحالفة لتلغي أي قدرة مستقلة على الاعتراض ومقاومة السلطة السياسية.

الخلف جريصاتي من سلفه الخطيب

نكتفي بالتذكير ببعض ما قاله وفعله وزير البيئة السابق العوني طارق الخطيب في زيارته لعكار في عام 2017: «جولتنا البيئية اليوم هي للاطلاع على الوضع البيئي العام في محافظة عكار وتحديد أسبابه وسبل معالجته...» و «زيارتنا اليوم ستكون عملية، وسنعمل ابتداءً من يوم غد على حلّ هذه المشاكل قدر الامكان، لتخليص عكار من المشاكل التي تعاني منها على الصعيد البيئي»، وإن وزارة البيئة «بتصرّفكم للعمل يداً بيد في هذا السبيل» (الوكالة الوطنية للإعلام بتاريخ 2017/6/17).

أما مسار زيارة الخطيب فتشابهت الى حدّ كبير مع محطات زيارة جريصاتي الأخيرة، ووعود جولته تلخّصت بقوله: «قطار معالجة الملفات البيئية لن يتوقف»... ما فعله الوزير جريصاتي، سبق أن قام به سلفه العوني الوزير الخطيب. وعود جريصاتي هي هي تقريباً وعود الخطيب وفق آخر تحديث.

فأين ذاكرة ناشطي «المجتمع المدني»؟ ما قلناه أعلاه هو لتنشيط ذاكرة المعنيين من ناشطي «المجتمع المدني»، لا لتنشيط ذاكرة الطبقة السائدة وسياسييها. لا شك في أن هناك مصلحة مشتركة بين السياسيين من أهل السلطة، وكبار الموظفين المطيعين لمن عيّنهم في وظائفهم، وأبناء الطبقة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، تقضي بالعمل على حجب الحقائق وتضليل المواطنين، وبادّعاء حرصها على البيئة وصحة الناس ومصالحهم: «كانوا يخدعون الناس ويسرقون منهم الدعوات»، ولي الدين يكن. ومن المعروف أن ذاكرة العامة من الناس قصيرة نتيجة غرقها في همومها اليومية، فلا تربط بين ممارسة السياسي (أو الحزب) اليوم بممارسته، أو ممارسة سلفه، بالأمس. ولكن السؤال الفعلي والملحّ هو: لماذا نرى رموزاً كبيرة من المنظمات غير الحكومية، وشتّى منظمات المجتمع المدني فاقدة لذاكرتها، بل بالأصح قامعة لذاكرتها، أو مزوّرة لها، ومضللة للعامة؟ لا شك في أن لعملية الحجب الذاتي أو القمع الذاتي للذاكرة وظيفة عملية، فحواها تقديم أوراق اعتماد لبناء علاقة مع السلطة السياسية القائمة، وهي علاقة تبغي مهادنة لغرض ما. وفي كل الأحوال تعبّر هذه العملية عن استقالة من الدور المطلوب القيام به من جانب قوى الاعتراض والتغيير. قمع الذاكرة لا يقتصر هنا على إغفال زيارة طارق الخطيب، وزير البيئة العوني السابق لعكار، وتكرار الوزير جريصاتي لمساره ومواقفه الخطيب، بل ينطوي على أمور كثيرة، من أهمها إغفال (عدم ذكر) قضية مكب سرار.

اين اصبح تطوير مكب سرار؟

تنصّل جريصاتي من مسؤولية وزارته في التلوث المائي. ولكنه لم يأتِ على ذكر حلّ مشكلة النفايات في عكار. كل ما قاله هو تهديده للبلديات من جهة ومنحها البراءة من جهة أخرى، وأحال كل النفايات على مكب سرار. وهو حتى اليوم مجرد مكب عشوائي ولكنه ضخم. لماذا لم يطرح الوزير جريصاتي مصير مشروع تحويل مكب سرار إلى مطمر صحي وبناء منشآت معالجة ودعم تشغيل المنشآت وصيانتها وتقديم الدعم في المجال القانوني وشراء المعدات وتنفيذ الأعمال خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات، وذلك وفقاً للخطة التي وضعتها وزارة التنمية الإدارية، ووافق عليها مجلس الوزراء عام 2014، استناداً إلى البروتوكول الذي وقّعته الدولة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي عام 2016 لتطبيق خطة «سوام 1»؟الوزير جريصاتي طمس مسألة مكبّ سرار. ولكن لماذا لم يطرح مسألة النفايات ومكب سرار عبارقة المجتمع المدني (مجلس البيئة في عكار، «عكار لعيونك توحّدنا»، «تجمّع عكار الوطني»، «الحراك المدني العكاري» ...) ومنهم مجموعة «عكار معاً للتغيير» التي اكتفت بمذكرة مفصّلة حول مسألة المياه؟ الجواب هو لسبب بسيط: معظم هذه المنظمات غير جذري في حراكه، وغرضه أنما هو أن يخطب ودّ الطبقة السائدة، وأن يجد لقياداته مكاناً في الحصول على مغانم. (توظيفات وتنفيذ مشاريع...) ريع السلطة عبر أحزابها. وإن كنّا نميّز مجموعة «عكار معاً للتغيير»، فإننا لا نأخذ عليها عدم امتلاكها الوعي البيئي المطلوب فحسب، بل نأخذ عليها عدم امتلاكها الوعي السياسي الضروري، من جهة، والإرادة الجدية من جهة أخرى، لتتمكن من رسم سياسة نضالية بيئية سليمة، وتعيين أطر وكيفيات الشروع فيها عملياً وميدانياً. إنها الأزمة الذاتية لغير التغيير.

في الخلاصة، لم يحصل الوزير جريصاتي من لقاءاته مع العكاريين على معطيات جديدة أو محددة حول المعطيات البيئية. ولم يقم بعرض مشاريع محددة على العكاريين، ولم يستمزج آراءهم في خطة الوزارة. ولا شك عندنا أنه لم يكن يبحث عن ذلك، أو أن ذلك كان في آخر اهتماماته. لماذا؟ لأنه يعتبر أنه يتعامل مع أتباع مقبوض عليهم، ولا رأي لهم. وفي المقابل، لم يكن لدى العكاريين مشروع لعرض واقعهم البيئي على الوزير، ولم تكن لديهم ملامح خطة بيئية يعملون على ترويجها، ويرغبون في عرضها على ضيفهم. لم يُحسن العكاريون حماية عائلاتهم وأبنائهم من المخاطر البيئية إذاً. لا شك في أن عكار تفتقد مؤسسة قادرة على حمل همومها البيئية وعرضها على الرأي العام العكاري (واللبناني)، بغية تشكيل قوة تستطيع فرض خطة بيئية على أصحاب القرار. وعكار شأنها في هذه الحال كشأن معظم باقي المناطق اللبنانية.

* كاتب لبناني